

عوامل نجاح الكاظمي

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي

ليس سرا أن العراق يشهد منذ تولي مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء، ثورة حقيقية على الأوضاع الداخلية المتردية في كل المجالات. غير أن نجاح الكاظمي حتى الآن في تحريك المياه الراكدة وحلحلة الكثير من عقد الداخل العراقي، له أسرار ومفاتيح مهمة ربما بعضها غير ظاهر على سطح الأحداث. يمكن العثور على أول تلك المفاتيح، إذا تذكرنا أن الكاظمي ليس أول رئيس حكومة يحاول السير جدياً باتجاه تحسين أوضاع العراقيين واستنهاض قدرات الدولة العراقية. غير أن تلك المحاولات لم تحظ بظهير شعبي داعم، خصوصاً في ظل طغيان الملفات السياسية والاستحقاقات الإقليمية المتلاحقة على حساب متطلبات التنمية والاقتصاد واحتياجات المواطنين. وكانت التبعات الاقتصادية لازمة كوفيد - 19 من القسوة بما يكفي لكشف كل العورات وفرض استحقات التنمية وتلبية المطالب على رأس الأولويات. فإزداد الضغط الشعبي الذي بدأ في الظهور علناً في عهد نوري المالكي، وتساعد الاستياء بين العراقيين وصولاً إلى حكومة الكاظمي التي واجه في تشكيلها صعوبات وعقبات متعددة.

كثيرة وصعبة، وأن يضع يده داخل أعشاش الدبابير في كل المجالات والقطاعات والمؤسسات العراقية. أما العامل الثالث في فهم تجربة رئيس الوزراء، هو حالة الانضباط التي واجهت طهران خلال الأعوام الثلاثة الماضية، على وقع التريص والتصعيد الأميركي برئاسة دونالد ترامب، والذي فرض قيوداً كثيرة ونوعية على التحركات الإيرانية في الشرق الأوسط ككل، وليس فقط تجاه العراق. وأدركت طهران أن ترامب يتحين الفرصة لتوجيه ضربة عسكرية أو إشعال حرب محدودة معها. ولولا تيقن المرشد الأعلى في طهران على خامنئي ورفاقه من أن ترامب ينتظر فقط إشارة استفزاز للتذرع بها، لتغيرت الكثير من سلوكيات إيران "الرشيدة" ومواقفها الصبورة، من وجهة نظرها، خلال العامين الأخيرين لترامب في البيت الأبيض. ومنها القبول بالكاظمي رئيساً لوزراء العراق ثم السكوت عن تحركاته التي تضرب مصالح إيران ونفوذها في العراق في الصميم. وكما لعبت البيئة الداخلية دور الظهير الحامي لم يكن الكاظمي ليتجرأ على القيام بما قام به من تحدٍ للقوى المتحكمة في العراق، دون الإطمئنان إلى وجود بيئة خارجية مواتية وداعمة. وهو ما توافر له بكفاية وكفاءة، وتجنس في أشكال متنوعة. شملت رسائل طمأنة وإشارات تشجيع من الدول العربية بعد أن لمست منه استعداداً لخوض معركة انتشال العراق من براثن إيران.

وحرصت بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الجمع بين الدعم السياسي والاقتصادي للكاظمي، وأقص هذا السعودية والإمارات، فتمت تفاهات اقتصادية مهمة تضمنت حداً أدنى من المساندة في إنقاذ لاقتصاد العراق لتعويض الفقدان المتوقع للدعم الإيراني الذي تستخدمه طهران في الضغط على العراق شعبياً وحكومتياً. كما اتخذت خطوات خليجية وعربية مهمة تؤكد الدعم السياسي والتقارب الثنائي والجماعي مع العراق. ثم جاء التنسيق الثلاثي بين العراق ومصر والأردن، ليضع تلك البيئة العربية المواتية على مسار عملي باتجاه التكامل وتعظيم الاستفادة الجماعية من الميزة النسبية لكل دولة في إطار جماعي.

لكن، رغم تمتع الكاظمي بهذه الفرص والمفاتيح التي أتاحت له لتحرير العراق من نفوذ إيران ورجالها في الداخل، فإن التفاؤل بعهد لا بد أن يتحلى بالواقعية. إذ لا يزال المشوار أمامه طويلاً ومليئاً باللغام والعقبات، ولن تقف إيران منتظرة تصفية وجودها في العراق. وفي سبيل ذلك لديها من الأوراق الكثير، ما يستحق قراءة أخرى متأنية.

محاولة التناوبي
صفحة ترامب

اشتراطات عباس الجديدة أجببت جهود القاهرة

عدلي صادق

كاتب وسياسي
فلسطيني

في اللحظة الأخيرة، وقبل وقت قصير من بدء اجتماعات الفصائل الفلسطينية مع الجانب المصري، وسط تفاؤل معزز بإرهاصاته، أرسل رئيس السلطة محمود عباس مندوبه وحملهم رسالته وشروطه، ناكثاً بوعوده قبل ساعات بتلبية الخطة المصرية للصالحة وإعادة الإعمار وترميم النظام السياسي الفلسطيني. وكان العارفون بطباع الرجل قد استغربوا موافقته على المقترحات المصرية التي تفتح الباب لحراك سياسي داخلي وتتضمن العودة إلى المسار الانتخابي.

ويبدو أن الرجل قد استأنس لإشارات من الإدارة الأميركية، فهم منها أن واشنطن ستساعده على الاستمرار في دوره المتفرد، وفي الهيمنة على القرار الفلسطيني وفي بقاء الحال المزري للسلطة الفلسطينية على ما هو عليه.

ومن يطالع شروطه التي قدمها للجانب المصري، يعجب لكل هذا التجرد على الحقائق ولحاولة تكريس العوار البين. فعباس يشترط على الفلسطينيين وعلى المصريين، ألا يعودوا إلى الانتخابات من النقطة التي انتهت إليها، أي إلى ما قبل إعلانه عن إلغاء العملية الانتخابية. فلدبه شروط وأليات جديدة، لعلها هي التي يريد أن يتحاشى من خلالها نتائج ليست في صالح نظامه المهترئ، وبالطبع هو يريد أن يوسع هامش الإقصاء، ويستبعد قوى اجتماعية وسياسية لها أوزانها في الشارع.

وبدا واضحاً من خلال شروطه، أنه يتطير حتى الجنون من فكرة قيام إطار أو مجلس ليس في طوع بنانه. كل ذلك لأن الرئيس الأميركي جو بايدن، عاد إلى القول إنه يريد حل الدولتين، وكان عباس يعرف معنى الدول وكيفية بناؤها.

وكان المصريون قد توصلوا إلى حل للمعضلة الأكبر، وهي موافقة حماس على المتطلبات السياسية والأمنية التي تساعد على الشروع في إعادة إعمار غزة. لكن الجانب المصري يتحاشى دائماً وضع النقاط على الحروف، على النحو الذي يبدو تدخلاً غلباً في الشأن الداخلي الفلسطيني، على النحو الذي يتجاوز النسيبة. لذا كانوا ولا يزالون في غير واد القول لنا لعباس، إن حكومته التي يطالب بتسليمها ملف إعادة الإعمار، ليس لها برنامج عمل وليست معتمدة من أي هيئة، ولا تلقى رضا الشعب الفلسطيني وبقته، وسيكون من أسوأ التدابير تسليمها ملف إعادة الإعمار بينما شخص واحد يمسك بمقاييد النظام الفلسطيني وسلطاته الثلاث.

كان الجانب المصري متفائلاً

ويتوقع أن المنقسمين الفلسطينيين على مدى أربعة عشر عاماً، سوف يأتون إلى القاهرة، متناسين الكثير من العناصر الخلفية القديمة، وإذا بعباس يفاجئهم بعناصر خلفية جديدة. وبهذا التطور السلبي حل من جديد انعدام الثقة بين طرفي الانقسام الرئيسيين، وتجددت العلة القديمة التي أنتجت شكل وصياغات الدور الذي كان كل طرف يريده لنفسه. لا يحسد المصريون على ما يلقونه من مشقة، وإن كانوا يستحقون الثناء على ما يقومون به من جهد، وما يتحلون به من صبر. فالبدائية نفسها باتت مغلظة، لأن مفاهيم الطرفين عن طبيعة العمل الوطني العام ورؤية كل منهما لكيفية الحل، تتباين وتتغير في الاتجاه الأسوأ مع تطور الحوادث وتنتج عواقب جديدة. وبدا أن الأسلوب الوحيد المتاح للجانب المصري، هو التوصل إلى صيغة لإدارة الأزمة لو استطاعوا شرح إشارات باين عن حل الدولتين، لكي يفهمها عباس على نحو صحيح، فلا يظنها تأييداً لدوره ومنهجية حكمه.

ويمكن للمصريين، بمساعدة اللجنة الدولية الرباعية المعنية بالنسوية، أن يتشغلوا على تنفيذ اتفاقيات سابقة، بين عباس وحماس، تم التوصل إليها في القاهرة نفسها. فلا يستطيع المصريون ولا غيرهم، البدء في عملية إعمار والتوجه إلى خطوة سياسية، دون إعادة النظام الفلسطيني إلى الحياة، بعد دفنه لسنوات. ولعل هذا يكون خياراً سهلاً بعد التغلب على الكثير من العوائق التي صنعتها حماس قبل سنوات، واحتدم بسببها التعارض بين سلطتي رام الله وغزة. فلم يعد الأمر مثلاً كان في السابق، عندما راهن كل من طرفي الخصومة، على إمكانية انذار الطرف الآخر، أو انتهاء دوره.

ولأن لكل دور مصادر للتغذية تساعده على الاستمرار في الاشتراط؛ فشلت خلال السنوات الماضية كل محاولات التوصل إلى وفاق يؤمن للشعب الفلسطيني نظاماً سياسياً يستوعب حيويته السياسية، ويأخذ إلى طريق العمل البناء، بدل الطريق المعاكس، الذي يجرد السجال الداخلي في كل مرحلة، بينما المحتلون، مهما كانت أحوالهم السياسية الداخلية، يثابرون على تضيق الهوامش على الطرفين، وعلى الشعب الفلسطيني. من موقع الاعتراف بالفشل في التوصل إلى وفاق يساعد على قيام نظام وطني يرعى عملية انتخابية ديمقراطية؛ جاء الإعلان عن مواعيد هذه العملية دون وجود نظام تلمبي مؤسساته شروط وجوده. ولأن الإعلان جاء مقطوعاً من شجرة، بمرسوم بقرار، وليس نتوياً لحوار داخلي يؤمن الحد الأدنى من النجاح؛ جرى الإلغاء أيضاً بمرسوم بقرار، بالطريقة الفردية نفسها. وعلى الرغم من ذلك ارتضى الفلسطينيون الإعلان الأول، واستعدوا للعملية الانتخابية، وأجبطهم الإعلان الثاني عن الإلغاء، فعادوا إلى مطلب قيام النظام

والسياسي، وتنفيذ اتفاقات المصالحة، بدءاً من إعادة العمل انتقالياً، بالمؤسسات التي قامت على نتائج انتخابات يناير 2006 لحين ظهور نتائج الانتخابات المقبلة. لكن مشكلة المفاهيم، واختلاف القناعات تظل عقبة كاداً لاسيما عندما يعتقد كل طرف بأن له وصاية وأولية على السياسة وعلى الكيان الوطني، وعلى المقاومة وعلى مصالح الناس وعلى الفضاء العام.

بغير تردد، يصح القول إن الطرف الذي تغاضى عن الحاجة الملحة والسريعة والأساسية لإجراء الانتخابات؛ هو الذي يتحمل المسؤولية عن الانسداد الراهن. وهو الذي ينتقل من فشل إلى فشل، وإن طاوغته الأطراف الأخرى في مقترح تشكيل حكومة ترعى عملية إعادة الإعمار، من وراء ظهر الإرادة الشعبية؛ فإن النتيجة ستجلب المزيد من التناقضات وستؤدي إلى تخريب السياسة والعمران.

لقد بات على الأطراف كلها أن تقتنع بأن الوسائل القديمة والمجربة لم يعد لها طريق. ثم إن المجال الزمني المتاح لكل من رئيس السلطة وحماس بات محدوداً جداً والقضية تتعرض لمخاطر غير مسبوقة. فإن غادر الأول هذه الدنيا، لا منظومة سياسية سيطرتها، ستكون قادرة على منع انهيار منظومته الأمنية وانفلات الأمور، لكي يأخذ الإسرائيليون زمام المبادرة. أما حماس، فقد أدركت أن إسهامها في إفضال عملية الإعمار بمعاندة شروطها، فإنها تفتح الأفق على حروب جديدة ومعاناة اجتماعية وإنسانية أفدح، وستصبح هي في منازعات أسوأ، طالما أن الناس لم تأخذ حقوقها.

ويخطئ من يظن، أن من يستطيع المقاومة، بمقدوره أن يحو آلة التدمير العسكرية لدى إسرائيل، لذا أصبح لزاماً على المقاومة، أن تعرف بان سقفا هو الدفاع عن النفس في حال العدوان، وليس بمقدورها أن تكون البادئة بشن الحرب، بحكم ضرورة الربط بين العمل العسكري وكفته الاقتصادية والاجتماعية. أما عباس، فهو لم يدرك طوال تجربته أهمية البعد الاجتماعي للسياسة، مثلاً لم يدرك أن استمرار التفرد لا يصنع نظام الدولة التي يتغنى بها وأحياناً يزعم أنها موجودة. فالتفرد يحبطها وغياب المؤسسات يجعلها في مهب الريح.

السياسي، وتنفيذ اتفاقات المصالحة، بدءاً من إعادة العمل انتقالياً، بالمؤسسات التي قامت على نتائج انتخابات يناير 2006 لحين ظهور نتائج الانتخابات المقبلة. لكن مشكلة المفاهيم، واختلاف القناعات تظل عقبة كاداً لاسيما عندما يعتقد كل طرف بأن له وصاية وأولية على السياسة وعلى الكيان الوطني، وعلى المقاومة وعلى مصالح الناس وعلى الفضاء العام. ذلك علماً وأن الكيانات السياسية والنضالات ليست قابلة للاحتكار والوصاية، وإنما هي تفتح المجال للأدوار التي تكبر بالعمل البناء في أوقات السلم، وبالعامل المؤثر في أوقات الحرب، وتضطلع عندما يتبدى الأداء في الحالتين.

بغير تردد، يصح القول إن الطرف الذي تغاضى عن الحاجة الملحة والسريعة والأساسية لإجراء الانتخابات؛ هو الذي يتحمل المسؤولية عن الانسداد الراهن. وهو الذي ينتقل من فشل إلى فشل، وإن طاوغته الأطراف الأخرى في مقترح تشكيل حكومة ترعى عملية إعادة الإعمار، من وراء ظهر الإرادة الشعبية؛ فإن النتيجة ستجلب المزيد من التناقضات وستؤدي إلى تخريب السياسة والعمران.

لقد بات على الأطراف كلها أن تقتنع بأن الوسائل القديمة والمجربة لم يعد لها طريق. ثم إن المجال الزمني المتاح لكل من رئيس السلطة وحماس بات محدوداً جداً والقضية تتعرض لمخاطر غير مسبوقة. فإن غادر الأول هذه الدنيا، لا منظومة سياسية سيطرتها، ستكون قادرة على منع انهيار منظومته الأمنية وانفلات الأمور، لكي يأخذ الإسرائيليون زمام المبادرة. أما حماس، فقد أدركت أن إسهامها في إفضال عملية الإعمار بمعاندة شروطها، فإنها تفتح الأفق على حروب جديدة ومعاناة اجتماعية وإنسانية أفدح، وستصبح هي في منازعات أسوأ، طالما أن الناس لم تأخذ حقوقها.

ويخطئ من يظن، أن من يستطيع المقاومة، بمقدوره أن يحو آلة التدمير العسكرية لدى إسرائيل، لذا أصبح لزاماً على المقاومة، أن تعرف بان سقفا هو الدفاع عن النفس في حال العدوان، وليس بمقدورها أن تكون البادئة بشن الحرب، بحكم ضرورة الربط بين العمل العسكري وكفته الاقتصادية والاجتماعية. أما عباس، فهو لم يدرك طوال تجربته أهمية البعد الاجتماعي للسياسة، مثلاً لم يدرك أن استمرار التفرد لا يصنع نظام الدولة التي يتغنى بها وأحياناً يزعم أنها موجودة. فالتفرد يحبطها وغياب المؤسسات يجعلها في مهب الريح.

السياسي، وتنفيذ اتفاقات المصالحة، بدءاً من إعادة العمل انتقالياً، بالمؤسسات التي قامت على نتائج انتخابات يناير 2006 لحين ظهور نتائج الانتخابات المقبلة. لكن مشكلة المفاهيم، واختلاف القناعات تظل عقبة كاداً لاسيما عندما يعتقد كل طرف بأن له وصاية وأولية على السياسة وعلى الكيان الوطني، وعلى المقاومة وعلى مصالح الناس وعلى الفضاء العام.